مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية ما الهدف؟ ماذا تحقق؟
اسم الكاتب: د. داؤود سليمان سلطان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3352
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٢ مجلد ٣٣ لسنة ٢٠١١
ص ص[٢٥-٤٠]

سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية ما الهدف؟ ماذا تحقق؟...

الدكتور داؤود سليمان سلطان
دكتوراه في الاقتصاد - مصرف الرشيد
مكتب المراقبة الشمالية - الموصل
Dawoodsol@Yahoo.Com

المستخلص

تتطرق هذه الدراسة إلى الإصلاحات الاقتصادية، متمثلة بتلك السياسات التي ينادي بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وآثارها في البلدان المتبنية لها، مبتدئة بالتعريف بهذه السياسات من خلال تحديد مفهومها، وأنواع الحزم من سياسات الإصلاح المقترحة، متمثلة بسياسات الاستقرار الاقتصادي ذات الأمد القصير، التي ينادي بها صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى تحجيم الطلب المتنامي، وتسمى أحيانا بسياسات إدارة الطلب، وسياسات التكيف الهيكلي، ذات الأمد الطويل، التي ينادي بها البنك الدولي، والتي تهدف إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وتسمى أحيانا بسياسات إدارة جانب العرض، وبذلك يكون قد تم تحديد أهم أهداف هذه السياسات من خلال مفهومها، ويسعى البحث الى اختبار أثر هذه السياسات في ثلاثة متغيرات أساسية، تتمثل في مستوى النمو الاقتصادي، والفقر، وتوازن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وقد أشار البحث إلى ثلاثة بلدان عربية، مثلت عينة الدراسة هي: مصر، الأردن، تونس، تبنت هذه السياسات، ولغرض التعرف على ماحققته هذه السياسات من أهداف على صعيد الاقتصاد الكلي، متمثلة بآثارها في النمو الاقتصادي، والفقر، والحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعينة الدراسة، جاء هذا البحث مجيبا عن تلك الأسئلة، وخلص إلى جملة من النتائج والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: سياسات الإصلاح الاقتصادي.

The Policies of Economic Reforms in some Arab Countries: what is the aim? What has been achieved?

Dawood Sulaiman Sultan (PhD)
Al-Rasheed Bank
Northern Control Office
dawoodsol@yahoo.com

Abstract

This study explains the concept of economic reforms embodied in a group of bundles of economic policies suggested by International Monetary Fund (IMF) and World Bank that they have their effect on countries of the world. They comprise the policy of short term

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٨/٢٠ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/١٢/٧

economic stabilization including deflationary policies of controlling demand which is aimed by IMF, as well as, the long term policies of structural adjustment including policies designed to increase aggregate supply goods and services which are demanded by the World Bank. This represents the aims of economic reforms. This study tries to test the effects of economic reforms on three economic variables, economic growth, poverty, and current account. The study refers to three Arab countries, Egypt, Jordan and Tunisia. It represents the sample of this study which applies the economic reforms. The aim of this study is to know the effect of these policies on the economic growth, poverty, and current account in the sample study. The research concluded many results and proposals.

Key words: Economic stabilization policies

المقدمة

ظهرت بوادر سياسات الإصلاح الاقتصادي في أوائل عقد الخمسينات، من قبل مؤسستين دوليتين، صندوق النقد، والبنك الدوليين، وارتبطت هذه السياسات بشروط تقديم القروض من قبلهما للبلدان التي تعاني من تعثرات في اقتصادياتها، وركزت هاتين المؤسستين على تعديل (تكييف) الاقتصاد الكلي للبلد بما يتلاءم مع توجهاتهما، وازداد انتشار هذه السياسات في عقد السبعينات من القرن الماضي، بسبب تفاقم الكثير من المشكلات الاقتصادية على المستوى الدولي، مثل ارتفاع أسعار النفط، وسيادة الكساد الاقتصادي، وتفشي مشكلة التضخم الركودي، وارتفاع حجم المديونية، وخدمة الديون في العديد من البلدان النامية. وفي عقد الثمانينات من القرن الماضي اتسعت تطبيقات هذه السياسات بين البلدان، النامية منها على وجه الخصوص، وأهم أسباب هذا الاتساع هو فشل سياسات تدخل الدولة في حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من البلدان المذكورة، وتطور الأنظمة الرأسمالية بصيغها الجديدة، وبذلك أنشأت نظام قروض التكيف الهيكلي وأصبحت تقدم كقروض للبلدان النامية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، وقدمت هذه السياسات من قبل كل من الصندوق والبنك على أساس أنها سياسات اقتصادية ناجحة، وتم التركيز فيها عل موازنة الديون الخارجية، وتنظيم العملية التجارية بين البلدان، والعمل على زيادة إقراض البلدان النامية التي تواجه مشكلات اقتصادية، وسوء في الإدارة، وارتفاع مستويات الفقر.

أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من خلال الجدل الواسع الذي حظيت به سياسات الإصلاح الاقتصادي، وانتشارها كنظام اقتصادي جديد، تم تبنيه، من قبل البلدان النامية على وجه الخصوص، لحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها، وتعثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في قسم منها، على الرغم من تأكيد الجهات المقترحة لهذه السياسات بفاعليتها واعتبارها طريقاً ناجحاً لحل المشاكل الاقتصادية في البلدان المتبنية لها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى بيان أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، والتعرف على مقدار ماحققته من آثار في اقتصاديات عينة الدراسة.

فرضية البحث

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، والمعتمدة كنظام اقتصادي عالمي، وفي إطار منح القروض للبلدان التي اعتمدتها، أسهمت في رفع معدلات النمو، وزادت من حجم الصادرات، وخفضت مستويات الفقر، في بلدان عينة الدراسة.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، إذ اشتمل الجانب النظري من البحث على ذلك، وتم تحديد المفاهيم والأسس النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي، أما الفقرة الثانية من الدراسة فقد اشتملت الجانب التطبيقي المتمثل بالأنموذج القياسي، الذي ركز فيه على استخدام أسلوب القياس الاقتصادي لاستخلاص النتائج وتحليلها بالشكل الذي يحقق متطلبات الدراسة.

خطة البحث

جاءت خطة الدراسة بفقرتين، شملت الأولى الجانب النظري، الذي تضمن أهمية، وهدف، وفرضية البحث، وتم التركيز فيه على المفاهيم النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وأثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. أما الفقرة الثانية من البحث فقد ركزت على استخدام الأساليب الإحصائية، متمثلة بأنموذج الانحدار المتعدد، لمعرفة فاعلية هذه السياسات في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة الدراسة.

سياسات الإصلاح الاقتصادي (المفهوم والمتضمنات)

مصطلح الإصلاح الاقتصادي، أو مايطلق عليه (Economic Reform)، المقصود به تلك السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، المستهدف تطبيقها في البلدان النامية، التي تعاني بعض أو كل متغيراتها الاقتصادية انحرافا في قيمها التوازنية، مثل العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة، وتضخم حجم المديونية.

إن الهدف الأساس الذي ترمي إليه هذه السياسات، هو العمل على تصحيح هذه الانحرافات بغية إعادتها إلى قيمها التوازنية، ووضع الاقتصاد في مساره الصحيح وصولاً إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ورفع معدلات النمو، وبرامج الإصلاح الاقتصادي ويتمثل هذا الهدف في صنفين:

الأول: يتضمن برامج لتثبيت الاقتصاد، وتسمى برامج الاستقرار الاقتصادي، ويسمى (Economic Stabilization)، وهي معنية أساسا بتوازنات الاقتصاد الكلي، أي التوازن بين العرض والطلب، وتوازن القطاع الخارجي، وتوازن الميزانية. أما الصنف الآخر: فيشمل برامج التصحيح الهيكلي (Structural Adjustment)، وهي معنية بإحداث تغييرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة والمؤسسات الرسمية، والأنظمة، وقوانين حقوق الملكية، بهدف تحقيق زيادة مطردة في النمو الاقتصادي، وتتألف برامج التصحيح الاستقراري، والهيكلي من حزمة الإجراءات لتحقيق الأهداف المنشودة (الصادق، وآخرون،١٩٩٦, ٦٤)، إن النوع الأول من هذه السياسات التي يعتمدها صندوق النقد الدولي تتسم بأنها

سياسات قصيرة المدى تتناول جانب الطلب والعمل على خفضه، لعدم إمكانية زيادة العرض في المدى القصير، في حين إن النوع الثاني من السياسات، تتضمن جانب العرض وتعمل على زيادة المعروض السلعي، وهناك من يقول بإتباع الإجراءات المعتمدة من قبل الصندوق لتصحيح الانحرافات التي تعاني منها المتغيرات الاقتصادية أولا، وبذلك يتم وضع الاقتصاد في مساره الصحيح، ومن ثم يبتدئ إجراءات السياسات الهادفة إلى زيادة العرض، وهناك من يرجح إتباع السياستين معا وصولاً إلى تحقيق الأهداف.

فعند تصميم برامج الإصلاح الهيكلي في بيئة متعددة التشوهات تطرح بشدة قضية ترتيب عناصر الإصلاحات وتوقيت تنفيذها وكذلك سرعة التنفيذ، ولا يعتمد تحديد التوقيت والسرعة على القضايا الاقتصادية فقط، بل على تكاليف التعديل والقيود السياسية الموضوعة على متخذي القرار (معهد التخطيط العربي، ٢٠٠٤، ١٩)، إلا أننا نعتقد أن إتباع أي من الحالات المذكورة آنفا يتوقف على مقدار الانحرافات التي تعاني منها المتغيرات الاقتصادية، وعلى طبيعة الاقتصاد، وأولويات الأهداف الموضوعة، ومن الممكن عرض أهداف السياستين السابقتين بالآتي (Wikipedia the Free Encyclopedia):

١. تخفيض الإنفاق الاجتماعي، أو مايعرف بالتقشف.
٢. تركيز الناتج الاقتصادي على التصديرِ المباشرِ، وتنمية المصادرِ الاقتصادية.
٣. تخفيض قيمة العملات.
٤. تحرير التجارة، أو رفع قيود الاستيراد والتصدير.
٥. استقرار الاستثمار، (يتمثل ذلك بإكمال الاستثمار الأجنبي المباشر، وافتتاح أسواق الأسهم المحلية).
٦. العمل على إزالة العجز في الموازنة.
٧. إزالة التحكم بالأسعار والإعانات المالية الرسمية.
٨. الخصخصة، أو تجريد كل أو جزء من المشاريع المملوكة للدولة.
٩. تحفيز الاستثمار الأجنبي، وتشريع القوانين الوطنية المساعدة على ذلك.
١٠. تحسين الأنظمة الحكومية، ومحاربة الفساد.

إن الأهداف المذكورة آنفا تستهدف التخلص من الحلقات الزائدة التي تكون عبئا على الاقتصاد، ومنها الإنفاق غير المبرر، والدعم المقدم للمشاريع الفاشلة التي تكون عبئا على الاقتصاد الوطني، والعمل على معالجة مشاكلها، وصولاً إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية، وجعلها تسهم في عملية التصدير، مما يترك أثره في تحسين الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والإسهام في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أولاً- أثر الإصلاحات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي

عند تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي غالبا ما تتبع أسلوباً انكماشياً مخفضاً للإنفاق، فإنها تؤثر في مستوى النمو الاقتصادي، وتؤدي الى خفضه، وإن سعيها لخفض الطلب المتنامي، بهدف الحد من التضخم، سيؤدي إلى خفض الدخول والاستخدام، مما يؤثر في الميول الادخارية، ويؤثر بالتالي سلباً في معدلات نمو الناتج، فضلا عن انخفاض معدلات الإنفاق الاستهلاكي، والاستثماري، وسوف تترك أثراً سلبياً في معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن الزيادة في فرض الضرائب على القطاع الخاص وفي اقتصادات متخلفة تفتقر إلى الوسائل الصحيحة لجمع المعلومات والإحصائيات ستؤدي إلى التهرب الضريبي، وخفض قدرة الحكومة على الاستثمار نتيجة انخفاض العوائد الضريبية،

التي توظف في الاستثمار، بصورة عامة نستطيع القول بأن سياسات الاستقرار الاقتصادي، ستؤدي في الأمد القصير إلى التأثير سلباً في مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن عملية الاستقرار الاقتصادي ستؤدي إلى استقرارية الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي (Agenor,2002, 13)، لاحقا في حالة تحقيق هذه السياسات أهدافها، وعليه فإن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، ولا سيما سياسات الاستقرار الاقتصادي، تحتاج إلى عملية موازنة صعبة ودراسة معمقة للواقع الاقتصادي، ويستند إلى معلومات واضحة خشية حصول تأثيرات عكسية في الأهداف الموضوعة، مما يترك أثراً سلبياً في معدلات النمو، وتقود إلى تشوهات تصعب معالجتها.

١. آثار سياسات الإصلاح الاقتصادية في الفقر

يمكن إجمال تأثيرات الإصلاح الاقتصادي في الفقر بنوعين من التأثيرات، الأول يؤثر بصورة مباشرة في مستوى الفقر، أما النوع الثاني فيؤثر بصورة غير مباشرة، أي إن أثرها يتجلى في مستوى الفقر عبر مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تكون على تماس مع الفقر، وسنتطرق إلى كل من التأثيرين من خلال الفقرة الآتية:

أ. التأثيرات المباشرة

تتمثل هذه التأثيرات في خفض مستوى الاستخدام، وجمود معدل الأجور، وخفض الإنفاق الحكومي، إذ تأخذ التحويلات إلى الفقراء جزءاً كبيراً منه، وسياسات الإحلال، ورفع مستويات أسعار القطاع العام، وستترك هذه السياسات وبلا شك آثاراً سلبية في مستوى الفقر، إذ إن خفض الإنفاق وبصوره المختلفة بهدف خفض عجز الموازنة، فضلا عن خفض معدلات التضخم، سيؤدي إلى رفع مستويات الفقر، إلا أن الذي يمكن قوله بأن للحكومة مجالاً لخفض الإنفاق من دون أن يكون هناك تأثير عكسي في الفقر، إذا اقتصر الخفض على مجالات ترشيدية، من دون المساس بالإنفاق الاجتماعي، (الأجور، التعليم، الصحة)، الذي يؤثر في مستوى الفقراء واستهلاكهم. كذلك فإن إلغاء أو تحديد الدعم المقدم من قبل الحكومة إلى قطاعات سلعية معينة تستهلك من قبل الفقراء، سيؤدي إلى رفع مستويات أسعارها، ومن ثم يؤثر في مستوى استهلاك الفقراء (Agenor,2004,60).

ب. التأثيرات غير المباشرة

تتمثل التأثيرات غير المباشرة في كافة الإجراءات المتبعة المؤثرة في الطلب الكلي، وتغيرات معدلات نمو الإنتاج، وتغيرات معدلات سعر الصرف، وعدم استقرارية الاقتصاد الكلي، فضلا عن التأثيرات التوزيعية إذ إن برامج تعديلات الاقتصاد الكلي بما تتضمنه من خفض للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي المصاحبة لسياسات الاستقرار تؤثر في الفقراء وتكون آثارها عكسية عليهم، من خلال أثرها في ميولهم الاستهلاكية والادخارية، كل هذه الإجراءات تؤدي إلى أن تصاحب مرحلة التحول الاقتصادي عدم استقرارية الاقتصاد الكلي (Economic Volatility) بسبب تعرضه للصدمات جراء تطبيق السياسات الاقتصادية المذكورة آنفا. مما يؤثر في النمو المتحقق ومن ثم في مستويات الفقر، كذلك فإن الهبوط في أسعار صرف العملات المصاحبة لعملية الإصلاح بغية تحقيق عملية التوازن الخارجي وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وزيادة حجم الصادرات تؤدي إلى إلحاق آثار سلبية في مستويات الفقر من خلال زيادة أسعار

السلع المستوردة التي تستهلك من قبل الفقراء، إن كل هذه الآثار ستترك وبلا شك آثاراً سلبية في مستويات الفقر، وبالأخص في المدى القصير عند تطبيق سياسات الاستقرار.

٢ـ آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي في الحساب الجاري، في ميزان المدفوعات

تهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى خفض العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والحساب الجاري هو سجل إحصائي للصادرات والواردات، ومن ثم السلع والخدمات والتحويلات من والى البلد، وانه يقيس صافي دائنية أو مديونية البلد بالنسبة إلى العالم الخارجي في فترة زمنية معينة (Henry, 2003,2) ويؤدي سعر الصرف هنا دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية، إذ إن كثيراً من البلدان توليه أهمية خاصة ضمن السياسات النقدية كوسيلة لتنشيط الصادرات واستقطاب رأس المال الأجنبي (الصادق وآخرون، ١٩٩٦, ٦١)، إذ إن سعر الصرف غير السليم يولد تشوهات في معدل التكلفة، وتكون لها آثارا سلبية في الاستهلاك والاستثمار، فضلا عن الميزان التجاري، لأنها تميل إلى تقليل ربحية النشاط المتجهة إلى التصدير، والى منافسة الواردات في البلاد ولكل هذه الآثار متضمنات ضارة في النمو الاقتصادي (زولو، ١٩٨٤, ٥)، وكثيرا ما تنعكس تشوهات أسعار الصرف في المغالاة وفي أسعار فائدة حقيقية منخفضة أو حتى سلبية، وهو وضع لا يشجع المدخرات المحلية. أو حتى قرارات الاستثمار، ويجعل الصادرات غير قادرة على المنافسة، وتسعى تدابير تصحيح تشوهات الأسعار إلى تحسين المدخرات والاستثمار وتشجيع تحول الموارد نحو قطاع التصدير (تسينج، ١٩٨٤, ٢)، وبناء على ما ذكر آنفا، فانه غالبا ما ينصح موظفو الصندوق البلد النامي بضرورة خفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى خفضاً يؤدي بالتالي إلى زيادة سعر السلع القابلة للاتجار بالمقارنة بسعر السلع غير القابلة للاتجار، مما يؤدي بدوره إلى تحويل الطلب الكلي لصالح الثانية مع تحويل العرض الكلي في الوقت نفسه لصالح الأولى، وبذلك ينخفض الطلب الزائد على السلع القابلة للاتجار أي يؤدي إلى تحسين وضع الحساب الجاري (علي، ٢٠٠٢, ٧٥٦)، إذن فإن توليفة سعر الصرف الذي تتضمنه السياسة المالية والنقدية ضمن برامج تكيف الاقتصاد الكلي هدفها خفض سعر الصرف من أجل تغذية وتوجيه المصادر باتجاه القطاع التجاري (Agenor, 2004, 364)، وبذلك يمكن القول بأن برامج الإصلاح الهيكلي تهدف إلى تحقيق التوازن الخارجي المتمثلة بإصلاح العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتستخدم من أجل تحقيق ذلك أداة سعر الصرف ضمن السياسات النقدية المتبعة، وينادي الصندوق بضرورة تخفيض سعر الصرف للبلد المعني ومن دون المغالاة فيه.

ثانياً- أثر الإصلاحات الاقتصادية في عينة الدراسة "القياس الكمي والتحليل الاقتصادي"

بعد أن تم تحديد أهم المضامين التي تشتمل عليها الإصلاحات الاقتصادية وما تتركه من آثار في ثلاثة من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، نشير إلى تحديد آثار هذه إصلاحات في بعض البلدان العربية التي تبنت هذه الإصلاحات في زمن مبكر وهي : مصر، الأردن، تونس، بغية التعرف على ما حققته من آثار في المتغيرات الثلاثة المذكورة، وقبل التطرق إلى نتائج الدراسة التجريبية لابد من إعطاء نبذة موجزة عن كل بلد من بلدان عينة الدراسة،

ومن ثم يتم التطرق إلى الأنموذج القياسي المستخدم كأداة تحليلية لتوضيح آثار الإصلاحات الاقتصادية، ومن ثم أهم المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل.

١. عينة البحث والمتغيرات المستخدمة في التحليل

تتكون عينة البحث من ثلاثة بلدان عربية متبنية للإصلاحات الاقتصادية ولفترة زمنية تغطي ١٩٨٠-٢٠٠٥ لبيان آثار اعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي المذكور آنفا في المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بمعدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الفقر، والحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

أ. مصر

حصلت مصر على أولى القروض عام ١٩٧٧ مبتدئة بقرض من نوع (SB)* من الصندوق. تلتها ثلاثة قروض أخرى من النوع نفسه، فضلا عن قرض من نوع (EFF) عام ١٩٧٨، وحصلت في عامي ١٩٧٨، ١٩٨٨ على قرضين آخرين ثم تلتها ثلاثة قروض من نوع (SB) للأعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ ،ثم حصلت على قروض أخرى للسنوات ١٩٩٣-١٩٩٦ وبلغ مجمل القروض التي حصلت عليها (١٢) قرضا ويبتدئ تحليلنا من الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥.

ب. الأردن

ابتدأت الأردن بأول مشاركة في الإصلاحات الاقتصادية بحصولها على قروض ابتداء من عام ١٩٨٩، ولغاية ١٩٩٤ من نوع (SB)، تلتها أربعة قروض للأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧ من نوع (EFF) بلغ مجمل قروضها (١٦) قرضاً، للفترة المشار إليها.

ت. تونس

حصلت تونس على أولى القروض م نوع (SB) عام ١٩٨٧ استمرت لغاية ١٩٨٨ ثم حصلت على أربعة قروض من نوع (EFF) للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٢ بلغت مجمل مشاركاتها خلال فترة الدراسة (٩) مشاركات، الملاحظ أنه في بدايات مشاركات بلدان عينة الدراسة كان بهدف استقرار الاقتصاد، فهي شاركت في برامج استقرارية تلتها قروض تكيف هيكلي للفترات اللاحقة.

٢. أهم المتغيرات المستخدمة في التحليل

أ. مؤشر التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتعبير تعادل القوة الشرائية (GPDtPPP)

* المقصود هنا مختصر الكلمة (SB)، تعني stand by أما، EFF يقصد بها Extended fund facility أي تسهيلات الصندوق المتسعة، وهي نوع من أنواع القروض التي تمنح من قبل الصندوق.

يشير هذا المتغير إلى مقدار الزيادة أو الانخفاض في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي مقدراً بتعبير القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) ويرمز له اختصاراً (PPP). وتمت عملية استخراج معدل النمو في المتغير المذكور بحسب المعادلة الآتية:

$$\text{مقدار التغير} = \frac{GPD_{t}PPP - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}PPP} * 100$$

ويعد ذلك من المؤشرات المهمة التي تقيس الأداء الاقتصادي الكلي.

ب. مؤشر عدد المشاركات في البرامج

يشير هذا المتغير إلى سنوات المشاركة في برامج الصندوق من قبل البلد المعني لبيان مدى آثار هذه السياسات في الاقتصاد الكلي، وفي هذه الدراسة اعتمد المؤشر الوهمي (Dummy Variable) لوصف هذا المتغير باعتماد (١) لسنوات المشاركة و (٠) لسنوات عدم المشاركة.

ت. مؤشر عجز أو فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP

يعتمد هذا المتغير لإظهار أزمة الحساب الجاري لاسيما في البلدان النامية التي تعاني من مشاكل في موازنتها الجارية ومدى تأثير هذا العجز أو الفائض في المتغيرات المعتمدة فضلا عن مؤشرات أخرى.

ث. مؤشر التضخم

إن تحديد معدل التضخم الذي تعاني منه الاقتصادات النامية يعد أحد الأهداف الأساسية التي ترمي برامج الصندوق والسياسة الإصلاحية المتبعة إلى خفضها، إن هناك مؤشرات عديدة لقياس مستوى التضخم منها: الرقم القياسي لمستويات الأسعار، والرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية، والتضخم بتعبير مكمش الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) الذي يفسر لنا مقدار الارتفاع والانخفاض في أسعار السلع النهائية، اذ يعد المقياس لأسعار جميع السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما ينتشر هذا المخفض (المكمش) الضمني بحسب الفصول الأربعة للسنة وتحول بموجبه الأسعار الجارية إلى أسعار ثابتة (أبد جمان، ١٩٨٨, ٣٦٢) وعلى الرغم من اعتماد معدلات النمو السنوية التي تشير إلى مقدار التضخم في البلد، واعتمدت مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicator WDI) بوصفها مصدراً لبيانات مكمش الناتج في هذه الدراسة.

جـ. مؤشرات خطوط الفقر

- النسبة المئوية من السكان ذوي دخل أقل من دولارين يوميا بحسب تعادل القوة الشرائية، وتكمن أهمية هذا المؤشر بكونه يعتمد معيارا مهما في الكثير من البحوث التي تتطرق الى مستويات الفقر (Easterly, 2000, 9)، وبسبب وقوع نسبة كبيرة من سكان العالم تحت طائلته، إذ يوجد (٢.٨) مليار شخص في العالم يعيشون بأقل من (٢) دولار يوميا ويمثلون أكثر من ٤٥% من سكان العالم، (ستكلتز، ٢٠٠٣, ٤)، واعتمدت

إحصائيات التنمية البشرية (Human development Reports HDR) من خلال موقعها على الانترنيت كبيانات لسنوات الدراسة فضلا عن اعتماد مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٧ مصدراً أيضا لخط الفقر هذا.

- معامل جيني (Gini Coefficient) يبين هذا المؤشر مقدار التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن اشتقاقه من منحني لورنز الذي يمثل الشكل البياني للعلاقة بين مجموعات السكان وحصص دخولهم النسبية، واعتماداً على الشكل البياني لمنحني لورنز يتم استخراج مؤشر جيني الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45) ومنحني لورنز إلى المساحة الكلية تحت خط (45) وتقع قيمة المؤشر بين قيمتين متطرفتين هما (٠) و(١)، الواحد يمثل عدم المساواة التامة، والصفر يمثل المساواة التامة والقيم الفعلية تقع بينهما.

حـ. عجز أو فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يشير هذا المؤشر إلى مقدار العجز أو الفائض في الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية بين الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد هذا المؤشر لإظهار أزمة الحساب الجاري، ولاسيما في البلدان النامية لإظهار أحد المشاكل التي تعاني منها اقتصادياتها.

خـ. مؤشر عجز أو فائض الموازنة العامة بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يشير هذا المؤشر إلى مقدار العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد هذا المؤشر لإظهار أزمة الموازنة العامة لاسيما في البلدان النامية لإظهار احد المشاكل التي تعاني منها اقتصادياتها.

د. سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rates)

يمثل سعر الصرف أداة مهمة لتحقيق التوازن الخارجي، كما تم ذكره في الجزء النظري من الدراسة، وتم الاعتماد على سعر الصرف في الجزء النظري من الدراسة، وتم الاعتماد على سعر الصرف الحقيقي في الأنموذج المستخدم. اعتمدت البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذه الدراسة.

ذ. مؤشر عرض النقود

استخدم في هذا البحث النسبة المئوية السنوية للنمو في عرض النقود وأشباه النقود، ويعد من المؤشرات المهمة التي يركز عليها في سياسات الإصلاح الاقتصادي لمعالجة التضخم لاسيما عند اعتماد سياسات الاستقرار الاقتصادي.

٣. الأنموذج الاقتصادي المستخدم في التحليل

يعد الأنموذج بوصفه أداة تبسيطية من الحقيقة (Golladay, 1978, 47) ويتطلب التحليل الاقتصادي تحديد الأنموذج المستخدم في عملية التحليل، وذلك لبيان آثار المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الكلي، وفي بحثنا هذا المتضمن تحديد آثار الإصلاحات الاقتصادية في ثلاثة من متغيرات الاقتصاد الكلي المهمة للبلد، وهي آثارها في معدلات النمو الاقتصادي وفي مستويات الفقر في البلد وفي خفض العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات على اعتبار أن أهداف الإصلاحات الاقتصادية هي التأثير الايجابي في هذه المتغيرات الثلاثة، تم الاعتماد على أنموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression) في عملية التحليل، إذ وجدت العلاقة الدالة التي تربط المتغيرات الاقتصادية المذكورة آنفا كالأتي:

أ. آثار الإصلاحات الاقتصادية في معدلات النمو الاقتصادي استخدمت العلاقة الآتية:

المتغير المعتمد (التغير في معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية) دالة لكل من (سعر الصرف الثابت للسنة السابقة) + (عجز الحساب الجاري كنسبة من GDP) + (معدل التضخم للفترة السابقة) + (برامج الصندوق للسنة الحالية، متغير وهمي) + (برامج الصندوق للسنة السابقة، متغير وهمي) + (برنامج الصندوق للسنة ما قبل السابقة، متغير وهمي) + (الائتمان النقدي كنسبة من GDP للسنة السابقة) + (عجز الموازنة كنسبة من GDP للسنة الحالية) + (عجز الموازنة كنسبة من GDP للسنة السابقة).

سنتطرق هنا الى الآثار التي تتركها سياسات الإصلاح الاقتصادي متمثلة ببرامج الصندوق والتي أشرنا إليها بالمتغير الوهمي (Dummy Variable) في الأنموذج، وللفترات التباطؤية المشار إليها، ثم نتكلم عن بقية المتغيرات الأخرى بوصفها جزءاً من سياسات الإصلاح الاقتصادي، موضحين أثرها في المتغير المعتمد (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي)، فمن خلال الجدول ١، بالنسبة للبلد الأول (مصر)، لم يظهر الأنموذج المستخدم أية آثار معنوية للبرامج في مستوى النمو الاقتصادي، ولمدى الفترات التباطؤية الثلاث، أما في البلد الثاني (الأردن)، فقد أظهر الأنموذج علاقة سالبة لبرامج الصندوق في مستوى النمو الاقتصادي، وللفترة الحالية فقط، بمعنى أن تغيرا مقداره وحدة واحدة في البرامج يؤدي الى تغير في النمو الاقتصادي بمقدار (١١.٤٨) وحدة، أما في (تونس) فلم تظهر البرامج أية آثار معنوية في مستوى النمو الاقتصادي، أما بقية المتغيرات المستخدمة في الأنموذج والمستهدفة من قبل سياسات الإصلاح الاقتصادي، نلاحظ أن هناك أثراً معنوياً لمتغير عجز الحساب الجاري وارتباطه بعلاقة سالبة مع مستوى النمو الاقتصادي في(مصر)، ولم تظهر المتغيرات الأخرى آثاراً معنوية، أما في (الأردن) فقد حصلنا على النتيجة السابقة نفسها بالنسبة للمتغيرات الأخرى، وفي (تونس) أظهر كل من معدل التضخم، وعجز الموازنة كنسبة من (GDP)، آثارا معنوية في معدل النمو الاقتصادي، مما

سبق نلاحظ ضعف أو سالبية الأثر الذي تتركه الإصلاحات الاقتصادية في مستوى النمو الاقتصادي، وهذا ماتتفق عليه معظم التحليلات الاقتصادية التي أجريت في مجال بيان أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي.

ب. ولتحديد آثار الإصلاحات الاقتصادية في مستوى الفقر اعتمد الأنموذج الآتي

المتغير المعتمد (نسبة السكان لمستوى دخل دولارين يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية) دالة لكل من (معامل جيني) + (برامج الصندوق للسنة الحالية متغير وهمي) + (برامج الصندوق للسنة السابقة متغير وهمي) + (برنامج الصندوق للسنة ما قبل الحالية متغير وهمي) + (التغير في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP للسنة الحالية) + (عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية) + (عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة).

اذ أوضح (الجدول ٢) ومن خلال استخدام الأنموذج المذكور آنفاً، بالنسبة إلى (مصر) فقد أظهرت البرامج وللفترة التباطؤية الأولى أثراً معنوياً سلبياً في مستوى الفقر لمستوى دخل ٢$ يوميا حسب تعادل القوة الشرائية بمعنى إن تغير البرامج بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى خفض مستوى الفقر بمقدار (٠.٠٤) وحدة، مشيراً إلى ضعف الأثر الذي تتركه البرامج (ضعف قيمة المعلمة)، ولم تظهر المتغيرات التباطؤية لبرامج الصندوق أي آثار في المتغير المعتمد، وفي (الأردن) لم نلاحظ أن هناك آثاراً معنوية للبرامج في مستوى الفقر، أما في (تونس) فنلاحظ ارتباط البرامج للفترة التباطؤية الأولى والأخيرة بعلاقة موجبة مع مستوى الفقر، بمعنى أنها تؤدي إلى رفع مستوى الفقر. أما المتغيرات الأخرى والتي تعد من ضمن السياسات المستهدفة التي تستخدمها البرامج كواقع للتحولات الاقتصادية، فنلاحظ أن هناك أثراً معنوياً لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية في (مصر) وارتباطه بعلاقة سالبة مع مستوى الفقر، وإن انخفاض مقدار المعامل (٠.٠٠٦)، دال على ضعف أثر المتغير، وكذلك بالنسبة لمتغير عجز الحساب الجاري كنسبة من (GDP)، على الرغم من أثره المعنوي في مستوى الفقر، إلا أن ضآلة المعامل (٠.٠٠٥)، تحدد من أثره، ولم نلاحظ أن هناك أثراً معنوياً للتغيرات الأخرى في مستوى النمو في (الأردن)، أما في (تونس) فنلاحظ أن هناك أثراً معنوياً لعجز الموازنة كنسبة من (GDP)، وكذلك عجز الحساب الجاري كنسبة من (GDP)، أثر معنوياً في مستوى الفقر، والملاحظ هنا أن معامل جيني كمتغير أثبت معنوية إحصائية للبلدان الثلاثة دالا على التفاوت في الدخل الذي يصاحب تطبيق البرامج.

ت. أما آثار الإصلاحات الاقتصادية في الحساب الجاري فقد اعتمد فيها الأنموذج الآتي:

المتغير المعتمد (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من GDP) دالة لكل من (معدل التضخم بتعبير مكمش الإنفاق للسنة السابقة) + (برامج الصندوق للسنة الحالية متغير وهمي) + (سعر الصرف الثابت للسنة الحالية) + (التغير في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP للسنة الحالية) + (النمو في الائتمان المحلي للسنة الحالية) + (عجز الموازنة كنسبة من GDP للسنة الحالية).

إذ أظهر الأنموذج المستخدم ومن خلال الجدول ٣ عدم معنوية برامج الصندوق في (مصر)، ولم تظهر أثراً في الحساب الجاري، ومعنوية البرامج في كل من: (الأردن) و(تونس) وارتباطهما بعلاقة موجبة مع الحساب الجاري، إذ أظهر التحليل، إن زيادة البرامج بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى زيادة نمو الحساب الجاري بمقدار (٨.١)، (٢.٤)، نقطة في كل من الأردن وتونس، على التوالي، أما بقية المتغيرات الأخرى فقد أظهر سعر الصرف انه على علاقة موجبة مع متغير عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من GDP، وفي (تونس) أظهرت زيادة الائتمان المحلي علاقة موجبة معنوية مع معدل نمو الحساب الجاري في (الأردن) بمقدار (٠.٤٥)، أما في (تونس) فقد أظهر متغير معدل التضخم علاقة معنوية سالبة مع معدل نمو الحساب الجاري، وكذلك أظهر كل من معدل نمو الائتمان المحلي، وعجز الموازنة كنسبة من (GDP)، علاقة معنوية موجبة مع مستوى نمو الحساب الجاري بمقدار (٠.٣٣)، (٠.٥٣)، على التوالي في كل من (الأردن) و(تونس).

النتائج والمقترحات

النتائج

من خلال استعراضنا لهذه الدراسة وملاحظة بعض الأدبيات الاقتصادية التي تطرقت إلى موضوعها يمكن إجمال أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

١. إن الأهداف المعلنة لهذه الإصلاحات تتمثل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدلات النمو، مع تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وخفض مستويات الفقر وزيادة الصادرات.
٢. السعي من قبل المنظمات الدولية المتبنية لها لتعميم هذه الإصلاحات على مختلف البلدان النائية منها على وجه الخصوص، وإبرازها كسياسات براقة تعمل في حل المشكلات الاقتصادية.
٣. ارتبطت هذه السياسات في شروط تقديم القروض للبلدان التي هي بحاجة لهذه القروض.
٤. أظهر التحليل الإحصائي ضعف أداء هذه السياسات أو ارتباطها بعلاقة سلبية وعدم تحقق الأهداف المعلنة لهذه السياسات، سواء في عينة الدراسة أو في دراسات مماثلة قام بها باحثون آخرون، ومن خلال استخدام مختلف النماذج الإحصائية.

المقترحات

١. إن ضعف الأداء الاقتصادي لهذه السياسات في مستوى النمو الاقتصادي، وفي مستوى خفض الفقر، وزيادة الصادرات يحتم على العاملين في هذا المجال إعادة النظر بهذه السياسات.
٢. العمل على إيجاد بدائل لهذه السياسات أو إيجاد سياسات مساعدة أخرى تعمل على تسريع تحقيق الأهداف.
٣. إعادة النظر بهذه السياسات، التي أثبتت تباطؤها من ناحية ضعف أدائها في مستوى النمو الاقتصادي والفقر وتحسين ميزان الحساب الجاري، إذا توافرت النوايا السليمة.

إن النتائج التي حصل عليها الباحث تتفق مع معظم البحوث التي أجريت في هذا الجانب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر(Connos, 1979)، حيث اختبر أثر (٣١)

برنامجاً في (٢٣) بلداً استنتج بان لبرامج الصندوق آثاراً ضئيلة في الأهداف النهائية، مثل النمو والتضخم، وعجز الحساب الجاري، كذلك (Pastor, 1987)، اختبر أثر البرامج في (١٨) بلداً للفترة (١٩٦٥-١٩٨٧)، واستنتج الباحث أن البرامج أدت إلى تحسن ميزان المدفوعات، ولا تأثير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والحساب الجاري، والتضخم، وفي دراسة أخرى (Noorbakhsh, Paloni, 1998)، أوضح الباحثان أثر البرامج للفترة (١٩٨١-١٩٩٥)، في (١١٤) بلداً، أوضحوا بأن هناك تغيراً في عمل البرامج، وعلى الرغم من بعض النجاح الذي تحقق في عقد الثمانينات، إلا أنها فشلت في عقد التسعينات. وفي دراسة أخرى (Ayse. Y.,2002)، شملت الفترة (١٩٧١-١٩٩٢)، في (١١٧) بلداً استنتج الباحث إن برامج الاستقرار الاقتصادي أدت إلى تحسن الحساب الجاري خلال سنوات البرامج، وكان هناك توازن في ميزان المدفوعات لمدة قصيرة لم يستمر لما بعد البرامج، ولم يتأثر كل من عجز الموازنة، والائتمان المحلي.

إن النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسات وأخرى غيرها، لايتسع المجال لذكرها، تدعم النتائج التي حصل عليها البحث.

الجدول ١

أثر البرامج في معدلات النمو الاقتصادي لبلدان عينة الدراسة*

المتغيرات المستقلة	مصر		الأردن		تونس	
	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)
الثابت	٢.٢٢١	٠.٧١	٤.٩٨	٠.٧٧	٨.٠٥	٢.٩٢
سعر الصرف الثابت للفترة t-1	٠.٤١	٠.٧٣	٠.٠٥	٠.١١	(٠.٥٣)	(٠.٣١)
عجز الحساب الجاري كنسبة من GDP الفترة (t-1)	(٠.٣٠)	(٢.٠٣)	(٠.٢٠)	(٠.٨٦)	٠.٣٣	١.٤٧
معدل التضخم الفترة (t-1)	٠.٠٠٨	٠.٠٩	٠.٠٣	٠.١٩	٠.٤٠	٢.٠٦
برامج الصندوق الفترة (t) متغير وهمي	(٠.٠٠٦)	(٠.٠١)	(١١.٤٨)	(٣.٦٦)	(١.٥)	(١.٠٤)
برامج الصندوق الفترة (t-1) متغير وهمي	٠.٦٦	٠.٧٢	٧.٧٢	١.٧٣	١.٠٠	٠.٦٢
برامج الصندوق الفترة (t-2) متغير وهمي	٠.٥٤	٠.٦٠	٢.٣٦	٠.٥٠	(١.٩)	(١.٥٦)
الائتمان النقدي كنسبة من GDP الفترة (t-1)	٠.٠٣	٠.٥٢	٠.١٢	٠.٥٦	(٠.٢٠)	(١.٥٤)
عجز الموازنة كنسبة من GDP الفترة (t)	٠.٠٥	٠.٣٩	٠.٦٨	١.٣٤	١.٠٦	٣.٤٥
عجز الموازنة كنسبة من GDP الفترة (t-1)	(٠.١٢)	(٠.٧٧)	(٠.٠٣)	(٠.٠٧)	(٠.٨٤)	(٢.٧٤)
معامل التحديد % R^2	٤٧		٦٧		٦٠	
معامل تحديد المعدل % $R^2(adj)$	١٧		٤٨		٣٧	
اختبار المعنوية F-test	١.٥٧		٣.٥٩		٢.٦٢	

المتغيرات المستقلة	مصر		الأردن		تونس	
	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)
إحصائية داربن واطسون D-W	١.٦١		٢.٤٤		١.٩١	
عدد المشاهدات (n)	٢٦		٢٦		٢٦	

المتغير المعتمد: التغير في معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية (PPP).

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

– الجدول من إعداد الباحث.

الجدول ٢

أثر البرامج في مستوى الفقر لعينة الدراسة*

المتغيرات المستقلة	مصر		الأردن		تونس	
	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)
الثابت	٢٥.٣٦	٦٦.٧٨	(١٤.٦١)	(١.٦٤)	(١٠٤.١٦)	(١٦.٣٠)
معامل جيني	٠.٥٣	٤٨.٠٠	٠.٠٤٢	١.٩٦	٢.٧٣	١٨.٠٠
برامج الصندوق الفترة (t) متغير وهمي	(٠.٠٤)	(٢.٠٣)	٢.٥٦	١.٣٩	١.٠٧	١.٩٤
برامج الصندوق الفترة (t-1) متغير وهمي	(٠.٠١)	(٠.٥٤)	(٠.٣٠)	(٠.١٦)	٠.٦٦	١.١٨
برامج الصندوق الفترة (t-2) متغير وهمي	٠.٠٠٢	٠.١٤	٣.١١	١.٨١	٢.٤٤	٤.٣٩
التغير في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP الفترة (t)	٠.٠٠١	٠.٣٣	٠.٠٦	٠.٥٧	٠.١٠	١.٤٥
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (t)	(٠.٠٠٦)	(٢.٢٨)	(٠.٠٠٣)	(٠.٠٢)	٠.١٩	٢.٠٠
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الفترة (t-1)	٠.٠٠٥	٢.٠٨	(٠.٠٤)	(٠.٧٥)	(٠.٤٤)	(٥.٣٥)
معامل التحديد % R^2	٩٩.٧		٧٨		٩٦	
معامل تحديد المعدل % $R^2(adj)$	٩٩.٥		٦٩.٨		٩٥	
اختبار المعنوية F-test	٧٧٧.٩٢		٩.٢٧		٦٧.٤٥	
إحصائية داربن واطسون D-W	١.٠٥		١.٢٠		١.٠٩	
عدد المشاهدات(n)	٢٦		٢٦		٢٦	

المتغير المعتمد: نسبة السكان لمستوى دخل دولارين يوميا حسب تعادل القوة الشرائية.

* الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

- الجدول من إعداد الباحث.

الجدول ٣

أثر البرامج في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعينة الدراسة*

المتغيرات المستقلة	مصر	الأردن	تونس

	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)	المعاملات	إحصائية(t)
الثابت	(٥.٤٨)	(١.٣٦)	(١٨.٤٣)	(٢.٦٤)	(٤.١٥)	(١.٣٩)
معدل التضخم (t-1)	٠.٢٦	٢.١٦	(٠.٣٧)	(١.٢٢)	(٠.٣٨)	(٢.١٤)
برامج الصندوق الفترة (t) متغير وهمي	٠.٣٩	٠.٣٢	٨.٠١	١.٧٥	٢.٤	٢.٥٢
سعر الصرف الثابت الفترة (t)	١.٦	٢.٤٩	٠.٥٣	١.٢٠	٠.١٦	٠.٠٩
التغير في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP الفترة (t)	(٠.٤١)	(١.١٨)	٠.٣٦	١.٠٣	(٠.٢٢)	(١.١٢)
الائتمان المحلي الفترة (t)	٠.٠٦	٠.٧٩	٠.٤٥	١.٩٠	٠.٣٣	٣.١٠
عجز الموازنة كنسبة من GDP للفترة (t)	٠.٢٥	١.١٤	(١.٠١)	(١.٤٩)	٠.٥٣	٢.٤١
معامل التحديد % R^2	٧٢		٣٦		٥٢	
معامل تحديد المعدل % $R^2(adj)$	٦٤		١٥		٣٧	
اختبار المعنوية F-test	٨.٢٥		١.٧٥		٣.٤٣	
إحصائية داربن واطسون D-W	١.٤٦		١.٣٧		١.٣٥	
عدد المشاهدات(n)	٢٦		٢٦		٢٦	

المتغير المعتمد: عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .
* الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.
- الجدول من إعداد الباحث.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. ادجمان، مايكل، تعريب محمد إبراهيم منصور، ١٩٨٨، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٢. تسينج، واندا، ١٩٨٤، آثار التكيف، التمويل والتنمية، العدد (٤)، المجلد (٢١)، صندوق النقد الدولي.
٣. زولو، جوستين. ب، وصالح النصولي، ١٩٨٤، برامج التكيف في أفريقيا، التمويل والتنمية، العدد (١)، المجلد (٢١) مارس، صندوق النقد الدولي.
٤. ستكلتز، جوزيف، ترجمة د. فالح عبد القادر، ٢٠٠٣، العولمة ومساوئها، بيت الحكمة، بغداد، العراق.
٥. صندوق النقد العربي، ١٩٩٦، معهد السياسات الاقتصادية، السياسات النقدية في الدول العربية، تحرير د. توفيق علي الصادق وآخرون، أبو ظبي.
٦. علي، عدنان عباس، ٢٠٠٢، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (٤)، المجلد (٣٠)، الكويت.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Agenor, Pierre-Richard, (2004), Macroeconomic adjustment and the poor analytical Issues and cross country evidence. Journal of Economic surveys com.
2. Alberto paloni, Farhad Noorbaksh, (1998), structural adjustment programs and export supply response, journal of international development No (10).
3. Ayse. Y. Evrensel, (2002) Effectiveness of IMF-Supported Stabilization programs in Developing Countries, Journal of International Money and Finance No.21.
4. Easterly ,William, (2000) , the effects of IMF and the world bank programs on poverty, www.imf.org/external/puls/ft/staffp/2000/00-00/e.pdf.
5. Farhad Noorbakhsh and Alberto paloni (1998), Structural Adjustment Programmes and Export Supply Response, Journal of International Development No (10). econ.tu.ac.th/class/ARCHAN/SOMBOON/**...**/noorbakhsh-3.pdf.
6. Golladay, Fredrick L. (1978), Economic problems, principles and priorities, the Benjamin cummngs publishing company Inc. USA.
7. Henry ,Chandar, and Rohan Langmore, (2003), "Current a Account Dynamics and the real effective exchange rate" ,the Jamaican experience.
8. M. Pastor (1987), The effects of IMF programs in the third world: Debate and Evidence from Latin America, world Development (15) February.
9. T. Connors (1979), The Apparent effects of Recent IMF stabilization programs, International Finance discussion paper 135, Board of Governors of Federal system.
10. Wikipedia the free Encyclopedia from the internet.
11. World development indicators WDI. From internet.